الإطــار العــام للدراســة

المقدمـــة:

أدت الثورة التكنولوجية بداية من النصف الثاني من القرن العشرين إلى الانتقال مـن عصر الصناعة إلى عصر المعلومات و المعرفة والتي أصبحت نمطا جديدا للتطور والسيطرة والسلطة، و ذلك مع تزايد وتيرة الابتكارات و الاختراعات على مستوى العالم بوجه عـام، و على مستوى الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص.

و يرجع تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات علـى المسـتوى العـالمي، لكونها تمثل إحدى الركائز الأساسية لما أصبح يطلق عليه فـي الوقـت الحاضـر "اقتصـاد المعرفة". إذ تُسرع أدوات و تطبيقات هذه التكنولوجيا من عملية توليد المعرفـة و تطويرهـا واستغلالها وتبادلها بشكل يُمكن اقتصادات الدول المختلفة من تحقيق معدلات نمو اقتصـادي مرتفعة ومستدامة، مدفوعة بشكل رئيسي بعمليات التراكم المعرفي.

ويختلف دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية وفقا لاخـتلاف توجهـات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتبعة في كل دولة وذلك تبعا للدور الذي سـوف تؤديه في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً عليه تختلـف أهـداف هـذه السياسـات وتصميمها وأساليب تنفيذها من دولة إلى أخرى كونها تعبر عن خيارات الدولة في توظيـف هذه التكنولوجيا الحديثة. وفي هذا السياق، تؤدى تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات دوريـن رئيسيين في التنمية، **الدور الأول: كقطاع منتج**، يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة له، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، و زيادة الصـادرات، وتوفير المزيد من فرص العمل. **الدور الثاني: كقطاع محفز للتنمية بوجه عام**، و ذلك مـن خلال استخدام أدوات و تطبيقات هذا القطاع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتمثل بصفة أساسية في القضاء على الفقر والجوع، ومحو الأمية..... الخ، و ذلك من خـلال نشر المعلومات والمعرفة، **بالإضافة إلى** استخدام مخرجات هـذا القطـاع كوسـيط إنتـاجي للقطاعات الأخرى، على النحو الذي يزيد من إنتاجيتها و الناتج المحلى لها.

وتعتبر الهند إحدى نماذج الدول النامية الناجحة التي تعاملت مع قطـاع تكنولوجيـا المعلومات كقطاع منتج، و ذلك في مجالات صناعة البرمجيات وصـناعة تعهيـد خـدمات تكنولوجيا المعلومات. إذ تحتل الترتيب الثالث عالميا في مجال صناعة البرمجيات، فضلا عن كونها الوجهة الرئيسية لتعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم.